2026 كانون 2 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 12
January 2026 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 12
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

ثقافة الاستهلاك في العصر الحديث: قراءة نقدية في ضوء الفكر الإسلامي

م.د. قتيبة ابراهيم محمد عران
كلية الامام الاعظم الجامعة/ سامراء/قسم اصول الدين
Qutaiba.a.araan@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث ظاهرة ثقافة الاستهلاك في العصر الحديث بوصفها إحدى الإشكاليات الفكرية والسلوكية البارزة التي أسهمت في إعادة تشكيل منظومة القيم والأنماط المعيشية في المجتمعات المعاصرة. ويهدف إلى تقديم قراءة نقدية لهذه الظاهرة في ضوء الفكر الإسلامي، من خلال تحليل تحولات مفهوم الاستهلاك، والكشف عن العوامل المؤثرة في تصاعد النزعة الاستهلاكية، وبيان آثارها القيمية والسلوكية على الفرد والمجتمع. وينطلق البحث من المنهج التحليلي النقدي، معتمدًا على المصادر العربية التراثية والمعاصرة، للكشف عن مظاهر الخلل القيمي الناتج عن هيمنة الخطاب الاستهلاكي المعاصر، ولا سيما ما يتعلق بتراجع قيم الاعتدال والمسؤولية، وتحول الاستهلاك من وسيلة لتلبية الحاجات إلى غاية قائمة بذاتها. كما يبرز البحث التصور الإسلامي للاستهلاك، القائم على ضبط السلوك المادي ضمن إطار قيمي ومقاصدي يوازن بين متطلبات الواقع وحاجات الإنسان المشروعة. ويخلص البحث إلى أن الفكر الإسلامي يقدّم أسسًا فكرية وأخلاقية قادرة على ترشيد ثقافة الاستهلاك المعاصرة، وبناء وعي استهلاكي متوازن يسهم في حفظ القيم وتحقيق الاستقرار السلوكي والاجتماعي، دون مصادرة لمتطلبات العمران أو تعطيل لمصالح الإنسان.

الكلمات الافتتاحية: ثقافة الاستهلاك؛ العصر الحديث؛ الفكر الإسلامي؛ القيم الأخلاقية؛ السلوك الاستهلاكي؛ الاعتدال؛ المسؤولية؛ المقاصد الشرعية؛ الوعي المجتمعي.

Consumer Culture in the Modern Era: A Critical Reading in Light of Islamic Thought

Lecturer: Qutaiba Ibrahim Muhammad Arran
Email: Qutaiba.a.araan@gmail.com
College of Imam Al-A'zam University / Samarra/Department of Usul al-Din

Abstract:

This study examines consumer culture in the modern era as a significant intellectual and behavioral phenomenon that has reshaped value systems and lifestyles in contemporary societies. It offers a critical reading of this phenomenon from the perspective of Islamic thought by analyzing transformations in the concept of consumption and identifying key factors behind the rise of consumerist tendencies, along with their ethical and behavioral impacts on individuals and society. Adopting an analytical and critical approach based on classical and contemporary Arabic sources, the study highlights manifestations of value imbalance resulting from modern consumerist discourse, particularly the decline of moderation and responsibility, and the shift of consumption from a means of meeting needs to an end in itself. It further emphasizes the Islamic perspective on consumption, which regulates material behavior within a value-based and maqāṣid-oriented framework.The study concludes that Islamic thought provides ethical foundations capable of rationalizing contemporary consumer culture and

fostering balanced consumer awareness without undermining development or legitimate human needs.

Keywords :Consumer Culture; Modern Era; Islamic Thought; Ethical Values; Consumer Behavior; Moderation; Responsibility; Objectives of Islamic Law; Social Awareness.

المقدمة:

يشهد العصر الحديث تحولات ملحوظة في أنماط السلوك الإنساني، من أبرزها تصاعد ثقافة الاستهلاك بوصفها نمطًا يتجاوز إشباع الحاجات الأساسية إلى تشكيل منظومة فكرية وقيمية تؤثر في خيارات الفرد والمجتمع، وقد أسهمت العولمة واقتصاد السوق ووسائل الإعلام في ترسيخ هذا النمط وانعكاساته القيمية.

وفي السياق العربي والإسلامي، تبرز إشكالية هذه الظاهرة لما لها من آثار أخلاقية واجتماعية، تمثلت في تراجع قيم الاعتدال والمسؤولية، وتنامي النزعة المادية، وتحول الاستهلاك من وسيلة إلى غاية، الأمر الذي يستدعي قراءة نقدية من منظور الفكر الإسلامي تحقق التوازن بين متطلبات الواقع وأصول القيم.

ويقدم الفكر الإسلامي تصورًا متوازنًا للاستهلاك يقوم على ضبط السلوك المادي ضمن إطار قيمي ومقاصدي، يراعي حاجات الإنسان المشروعة دون إفراط أو تفريط. ومن هنا يسعى هذا البحث إلى تقديم قراءة نقدية لثقافة الاستهلاك في العصر الحديث في ضوء الفكر الإسلامي، عبر تحليل تحولات هذه الظاهرة وآثارها، وإبراز الأسس الفكرية الكفيلة بترشيدها وبناء وعي استهلاكي متوازن.

الإطار المفاهيمي لثقافة الاستهلاك وتحولاتها المعاصرة

الاستهلاك بين الوظيفة الاقتصادية والضبط القيمي

يندرج السلوك الاستهلاكي، في المنظور الإسلامي، ضمن جملة الأفعال الإنسانية التي تخضع لمبدأ **التكليف المقترن بالمصلحة**، ولا تُترك لمنطق الإباحة المطلقة أو الحياد القيمي. فالاستهلاك لا يُنظر إليه بوصفه فعلًا ماديًا محضًا، بل باعتباره ممارسة ذات أثر مباشر في حفظ المال، واستقرار النفس، وتوازن المجتمع، وهي مقاصد كلية اعتنت الشريعة بضبطها ومنع ما يخلّ بها.

ويُستفاد من البناء المقاصدي عند ابن عاشور أن الشريعة ترمي، في جملة أحكامها وتوجيهاتها، إلى تحقيق **الاعتدال في تصرفات الإنسان**، ومنع صور الإفراط والتفريط التي تُفضي إلى الإضرار بالمصلحة الفردية أو العامة، ويُعدّ التصرف في المال – اكتسابًا وإنفاقًا – من أبرز مجالات تطبيق هذا المبدأ (ابن عاشور، 2004، ص 249–252)

ويتأكد هذا المعنى في المقاربة المقاصدية المعاصرة عند الريسوني، حيث تُطرح المقاصد باعتبارها أدوات توجيه عملي للسلوك الاجتماعي والاقتصادي، ويُبيَّن أن فصل النشاط الاقتصادي عن الضابط القيمي يُعدّ أحد مظاهر الخلل الحضاري المعاصر، لما يترتب عليه من اختلال في سلم الأولويات وتحويل الوسائل إلى غايات (الريسوني، 1995، ص 187–190)

تُظهر هذه المقاربة أن الاستهلاك في التصور الإسلامي ليس مجالًا محايدًا، بل ممارسة خاضعة للتقويم المقاصدي، وأن اختلاله يُعدّ مؤشرًا على خلل أعمق في الوعي القيمي والسلوكي.

وانطلاقًا من هذا الإطار، يتأسس هذا الفصل على مقاربة مفاهيمية لثقافة الاستهلاك وتحولاتها المعاصرة، تمهيدًا لفهم أبعادها القيمية والسلوكية وقياسها بميزان الاعتدال والمسؤولية.

مفهوم ثقافة الاستهلاك وتحولاته في الخطاب المعاصر

يُعدّ مفهوم **ثقافة الاستهلاك** من المفاهيم الحديثة نسبيًا في الدراسات الاجتماعية والفكرية، إذ ارتبط ظهوره بتطور المجتمعات الصناعية واتساع أنماط الإنتاج، وتحول السوق من فضاء لتبادل السلع إلى منظومة مؤثرة في تشكيل الوعي والسلوك. وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن الاستهلاك في هذا السياق لم يعد نشاطًا اقتصاديًا محدود الوظيفة، بل أصبح نمطًا ثقافيًا يعكس منظومة من القيم والمعايير الاجتماعية (محمود، 1998، ص 108–112)

وفي هذا السياق، خضع مفهوم **الحاجة** لإعادة بناء اجتماعي، بحيث لم يعد منضبطًا بالضرورة الواقعية، بل ارتبط بالرموز الاجتماعية والدلالات الثقافية المرتبطة بالمكانة والنجاح والتميّز. وقد نبّه الغذامي إلى أن الخطاب الاستهلاكي الحديث يُعيد إنتاج الحاجات بوصفها علامات رمزية، لا استجابات واقعية، وهو ما يجعل الاستهلاك وسيلة لإنتاج الهوية الاجتماعية (الغذامي، 2011، ص 45–47)

وأدّى هذا التحول إلى انتقال الاستهلاك من كونه وسيلة لتحقيق الكفاية إلى كونه **غاية ثقافية قائمة بذاتها**، تُقاس من خلالها القيمة الاجتماعية للفرد. ويترتب على ذلك أن السلوك الاستهلاكي لم يعد محكومًا بمعيار العقلانية أو القصد، بل أصبح خاضعًا لإيقاع الرغبة المتجددة، وهو ما يفضي إلى حالة من عدم الإشباع الدائم (الحمادي، 2016، ص 61–65)

يتضح من هذا التحليل أن التحول في مفهوم الاستهلاك يعكس انتقالًا أعمق في منظومة القيم، حيث تتراجع المعايير الوظيفية لصالح المعايير الرمزية والمظهرية.

العوامل المؤثرة في تشكّل ثقافة الاستهلاك المعاصرة

تشكّلت ثقافة الاستهلاك المعاصرة في سياق تداخل جملة من العوامل الاقتصادية والإعلامية والثقافية، يأتي في مقدمتها **التوسع الرأسمالي** القائم على تعظيم الإنتاج وتحفيز الطلب، بحيث لم يعد السوق يستجيب لحاجات قائمة، بل يسعى إلى صناعتها وضمان ديمومتها. وقد أشار ابن خلدون، في حديثه عن الترف، إلى أن وفرة الإنتاج إذا لم تُضبط بالقيم تُفضي إلى فساد في الأخلاق والسلوك (ابن خلدون، 2004، ص 352–354)

كما أسهمت الوسائط الإعلامية الحديثة، ولا سيما الرقمية منها، في تعميم النموذج الاستهلاكي، عبر إعادة إنتاج أنماط حياة موحدة، وتكريس قيم المقارنة والمباهاة، بما يُعزّز النزعة الاستهلاكية ويُضعف مناعة القيم التقليدية المرتبطة بالقناعة والاعتدال (الغذامي، 2011، ص 88–91)

وتفاقم هذا الأثر مع تسارع **العولمة الاقتصادية**، التي نقلت النموذج الاستهلاكي الغالب إلى مجتمعات ذات مرجعيات قيمية مغايرة، دون تهيئة ثقافية كافية، وهو ما أوجد توترًا بين القيم الموروثة وأنماط السلوك المستوردة (الحمادي، 2016، ص 73–76)

تكشف هذه العوامل أن ثقافة الاستهلاك ليست نتاج خيار فردي حر، بل ثمرة بنية اقتصادية وإعلامية معقّدة تُعيد توجيه السلوك والوعي.

التحولات القيمية المرتبطة بثقافة الاستهلاك

أفضت هذه التحولات إلى اختلال في المنظومة القيمية، تمثّل في تراجع قيم القصد والمسؤولية، وصعود قيم الإسراف والتفاخر والتنافس المظهري. وقد نبّه الغزالي إلى أن إطلاق الشهوات دون ضبط يُفضي إلى تسلّط الهوى، واضطراب ترتيب المقاصد (الغزالي، 2005، ج 3، ص 98–100)

وفي السياق الاجتماعي المعاصر، لم يعد الاستهلاك مجرد سلوك فردي، بل تحوّل إلى معيار للحكم الاجتماعي على النجاح والمكانة، بحيث تُقاس فاعلية الفرد بقدرته على الاستهلاك لا بإسهامه في الإنتاج أو البناء (محمود، 1998، ص 114–116)

يبيّن هذا التحليل أن ثقافة الاستهلاك تُنتج تحولًا قيميًا عميقًا، يمهّد للآثار السلوكية والاجتماعية التي سيعالجها الفصل الثاني تفصيلًا.

وبيّن هذا الفصل أن ثقافة الاستهلاك في العصر الحديث تمثّل منظومة ثقافية وقيمية متكاملة، تشكّلت بفعل عوامل اقتصادية وإعلامية وعولمية، وأسهمت في إعادة تشكيل الوعي والسلوك الاجتماعي. كما أظهر أن المقاربة المقاصدية توفّر إطارًا منهجيًا فاعلًا لفهم هذه التحولات وتقويمها، بما يمهّد للانتقال إلى دراسة آثارها القيمية والسلوكية تفصيلًا في الفصل الثاني.

الآثار القيمية والسلوكية لثقافة الاستهلاك المعاصرة

أثر ثقافة الاستهلاك في الوعي القيمي للفرد.

أدّت ثقافة الاستهلاك المعاصرة إلى إحداث تحوّل عميق في بنية الوعي القيمي للفرد، تمثّل في انتقال مركز الاهتمام من القيم الغائية المرتبطة بالمعنى والغاية، إلى القيم الوسيلية المرتبطة بالمنفعة واللذة. ويُلاحظ أن هذا التحول لا يُعدّ طارئًا، بل نتيجة مسار فكري واجتماعي طويل ربط السعادة بالامتلاك، والنجاح بالاستهلاك.

ويُشير أبو حامد الغزالي، في سياق حديثه عن الشهوات، إلى أن إطلاق الرغبات دون ضبط يُفضي إلى "تسلّط الهوى على العقل"، وهو ما يُفضي بدوره إلى اضطراب في ترتيب المقاصد والأولويات (الغزالي، إحياء علوم الدين، ج 3، ص 98–100). ويُفهم من هذا التقرير أن غياب الضبط القيمي يُفضي إلى اختلال في الوعي، لا في السلوك فحسب.

وفي السياق الحديث، نبّه زكي نجيب محمود إلى أن المجتمع الاستهلاكي يُعيد تشكيل العقل الإنساني بطريقة تجعله خاضعًا لإيقاع السوق، حيث تتراجع العقلانية النقدية لصالح الاستجابة السريعة للمثيرات والرغبات (محمود، 1998، ص 112–115). ويعزّز عبد الله الغذامي هذا المعنى حين يربط الاستهلاك بإنتاج الهوية، لا بإشباع الحاجة، مما يجعل الامتلاك أداة لتعويض القلق الوجودي والفراغ القيمي (الغذامي، 2011، ص 45–47)

تكشف هذه المقاربات – التراثية والمعاصرة – أن الخلل في الوعي القيمي الناتج عن ثقافة الاستهلاك ليس مجرد انحراف سلوكي، بل هو خلل في منظومة الإدراك والتقويم، حيث تُستبدل معايير المعنى بمعايير اللذة، ومعايير القصد بمعايير العرض والطلب.

الانعكاسات السلوكية لثقافة الاستهلاك على الفرد

على المستوى السلوكي، أسهمت ثقافة الاستهلاك في ترسيخ أنماط من السلوك تتسم بالإسراف والاندفاع والتقليد، وهي أنماط ترتبط ارتباطًا مباشرًا بضعف الضبط الداخلي للسلوك. وقد أشار ابن خلدون إلى أن

الترف إذا غلب على المجتمعات "أفسد الأخلاق، وأضعف النفوس عن احتمال الشدائد"، وهو توصيف مبكر للآثار السلوكية للاستهلاك المفرط (ابن خلدون، المقدمة، ص 352–354)

وفي السياق المعاصر، يربط عدد من الباحثين الاجتماعيين بين تصاعد النزعة الاستهلاكية وازدياد القلق وعدم الرضا، حيث يؤدي الإشباع السريع إلى حالة من الفراغ المتجدد، ما يدفع الفرد إلى مزيد من الاستهلاك دون تحقق الإشباع الحقيقي (الحمادي، 2016، ص 78–81). كما يشير طه عبد الرحمن إلى أن فصل السلوك عن البعد الأخلاقي يحوّل الفعل الإنساني إلى استجابة آلية، ويُضعف معنى المسؤولية الذاتية (عبد الرحمن، 2000، ص 32–35)

يتضح من هذه المعالجة أن السلوك الاستهلاكي المفرط ليس نتيجة ضعف الموارد أو الجهل فحسب، بل نتيجة بنية ثقافية تُشجّع الاندفاع وتُهمّش قيم الصبر والتأني، وهي قيم مركزية في بناء الشخصية المتوازنة.

الآثار الأسرية والاجتماعية لثقافة الاستهلاك

امتد أثر ثقافة الاستهلاك إلى البنية الأسرية والاجتماعية، حيث تحوّل الإنفاق من وسيلة لتدبير شؤون الحياة إلى معيار للتقدير والمكانة. وقد نبّه الماوردي، في حديثه عن حفظ النظام العام، إلى أن اختلال التصرف في المال يُفضي إلى فساد في المعاش، واضطراب في العلاقات الاجتماعية (الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 216–218)

وفي الدراسات الاجتماعية المعاصرة، أُشير إلى أن ضغط النموذج الاستهلاكي على الأسرة يؤدي إلى توترات داخلية، ويُعيد ترتيب الأدوار على أساس القدرة على الإنفاق لا على المسؤولية المشتركة (الغذامي، 2011، ص 88–91). كما يؤدي هذا النمط إلى إضعاف قيم التكافل والتراحم، وتعزيز المقارنة الاجتماعية، بما يوسّع الفجوة النفسية والاجتماعية بين الأفراد (الحمادي، 2016، ص 90–94)

تكشف هذه الآثار أن ثقافة الاستهلاك لا تُهدّد الاستقرار الاقتصادي فحسب، بل تمسّ البنية العميقة للعلاقات الأسرية والاجتماعية، وتُضعف المقومات القيمية التي تحفظ تماسك المجتمع.

ثقافة الاستهلاك واختلال التوازن بين الحرية والمسؤولية

ارتبط الخطاب الاستهلاكي المعاصر بتوسيع مفهوم الحرية الفردية في الاختيار، مع تهميش البعد الأخلاقي للمسؤولية. وقد قرّر ابن القيم أن الحرية المنفصلة عن الحكمة والمصلحة تتحول إلى باب من أبواب الفساد، لأن الأفعال تُقاس بمآلاتها لا بمجرد دوافعها (ابن القيم، إعلام الموقعين، ج 3، ص 11–13)

وفي الفكر المعاصر، يؤكد طه عبد الرحمن أن اختزال الحرية في الرغبة يُفرغها من بعدها الإنساني، ويحوّلها إلى أداة تبرير للسلوك المنفلت، لا إطارًا لتحقيق الكرامة (عبد الرحمن، 2000، ص 64–67). ويعزّز الريسوني هذا المعنى حين يربط الحرية بالمقاصد، ويجعلها خاضعة لمعيار المصلحة والاعتدال (الريسوني, 1995، ص 187–190)

يتبيّن من هذا ان الإشكال لا يكمن في مبدأ الحرية ذاته، بل في فصله عن المسؤولية، وهو ما يجعل ثقافة الاستهلاك مجالًا عمليًا لاختبار هذا الاختلال القيمي.

وأظهر هذا الفصل، من خلال تنويع الإحالات التراثية والمعاصرة، أن ثقافة الاستهلاك المعاصرة تُنتج آثارًا قيمية وسلوكية متشابكة، تمسّ الوعي الفردي، والسلوك اليومي، والبنية الأسرية والاجتماعية،

نتيجة اختلال العلاقة بين الحاجة والرغبة، وبين الحرية والمسؤولية. ويمهّد هذا التحليل للانتقال إلى الفصل الثالث، الذي يتناول القراءة النقدية لهذه الظاهرة في ضوء الفكر الإسلامي.

القراءة النقدية لهذه الظاهرة في ضوء الفكر الإسلامي.

الأسس المقاصدية لضبط السلوك الاستهلاكي

ينطلق الفكر الإسلامي في تنظيم السلوك الإنساني، ومنها السلوك الاستهلاكي، من اعتبار **المقاصد الشرعية** معيارًا حاكمًا في توجيه الأفعال وتقويم الممارسات. فالمال في التصور الإسلامي ليس غاية مستقلة، بل وسيلة لتحقيق مصالح معتبرة، فردية واجتماعية، وهو ما يقتضي ضبط طرق اكتسابه وإنفاقه ضمن إطار القصد والاعتدال.

ويُقرر الشاطبي أن المقاصد الشرعية تقوم على حفظ الضروريات والحاجيات والتحسينيات، وأن الإخلال بهذا الترتيب يُفضي إلى فساد في المعاش والمعاد (الشاطبي، الموافقات، ج 2، ص 8–10).

ويُفهم من هذا التقرير أن الاستهلاك إذا تجاوز حدّ الحاجة المعقولة، وأخلّ بميزان الأولويات، انتقل من دائرة المباح المنضبط إلى مجال الإضرار بالمصلحة.

ويُعزّز ابن عاشور هذا المعنى حين يجعل **الاعتدال** مقصدًا عامًا من مقاصد الشريعة، ويُدخل تصرفات الإنسان المالية ضمن هذا الإطار، معتبرًا أن الإفراط في الإنفاق صورة من صور تعطيل الحكمة التي قامت عليها التشريعات (ابن عاشور، 2004، ص 249–252)

تكشف المقاربة المقاصدية أن نقد ثقافة الاستهلاك لا يقوم على تحريم المتع أو تقييد الحاجات المشروعة، بل على إعادة ضبط الفعل الاستهلاكي بميزان المصلحة والاعتدال، وربطه بآثاره الفردية والاجتماعية.

مفهوم القصد والاعتدال في مواجهة النزعة الاستهلاكية

يمثّل مفهوم **القصد** أحد المفاهيم المركزية في الفكر الإسلامي لضبط السلوك، ويقصد به التوسط بين طرفي الإفراط والتفريط. وقد أشار الغزالي إلى أن الاعتدال في الشهوات شرط لتحقيق التوازن النفسي والأخلاقي، وأن تجاوز هذا الحد يُفضي إلى اضطراب السلوك واختلال المقاصد (الغزالي، إحياء علوم الدين، ج 3، ص 95–100)

وفي سياق نقد النزعة الاستهلاكية المعاصرة، يبرز هذا المفهوم بوصفه أداة تحليلية قادرة على كشف الخلل في منطق "الإشباع المستمر" الذي تتبناه ثقافة السوق. فالاستهلاك، حين ينفصل عن القصد، يتحول إلى استجابة آلية للرغبة، لا إلى فعل واعٍ مرتبط بالحاجة والمآل.

وفي الدراسات المعاصرة، أشار عدد من الباحثين إلى أن غياب ثقافة الاعتدال في المجتمعات الحديثة أسهم في تصاعد السلوك الاستهلاكي الاندفاعي، وما ترتب عليه من أزمات اقتصادية ونفسية واجتماعية (الحمادي، 2016، ص 102–105)

يُظهر هذا بان القصد ليس قيمة وعظية، بل معيار عملي يمكن توظيفه في تحليل السلوك الاستهلاكي المعاصر، وتقويمه، والحد من آثاره السلبية دون مصادرة لحق الإنسان في التمتع المشروع.

المال والاستهلاك بين الاستخلاف والمسؤولية

يقوم التصور الإسلامي للمال على مبدأ **الاستخلاف**، بما يعني أن الإنسان مستخلف في ما يملكه، ومسؤول عن طرق إنفاقه ومآلات تصرفه. وقد قرّر ابن القيم أن التصرفات المالية تُقاس بآثارها

ومآلاتها، وأن ما خرج عن العدل والمصلحة لا يُعدّ من مقاصد الشريعة وإن أُلبس لباس الإباحة (ابن القيم، إعلام الموقعين، ج 3، ص 11–13)

وفي هذا الإطار، يُعاد فهم الاستهلاك بوصفه فعلًا مسؤولًا، لا مجرد ممارسة شخصية. فالإنفاق المفرط، وإن كان في دائرة المباح الظاهر، قد يفضي إلى إضرار بالنفس أو الأسرة أو المجتمع، وهو ما يجعله محل مساءلة أخلاقية ومقاصدية.

وقد نبّه الماوردي إلى أن اختلال التصرف في المال ينعكس مباشرة على استقرار المعاش والنظام الاجتماعي، ويُفضي إلى صور من الفساد الاقتصادي والاجتماعي (الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 216–218)

يُظهر مفهوم الاستخلاف أن نقد ثقافة الاستهلاك لا ينطلق من تضييق الحرية الفردية، بل من توسيع أفق المسؤولية، وربط الفعل الفردي بآثاره العامة.

إعادة بناء الوعي الاستهلاكي في ضوء الفكر الإسلامي

لا تتجه المعالجة الإسلامية لثقافة الاستهلاك نحو المنع أو الزهد القسري، بل نحو **إعادة بناء الوعي الاستهلاكي** على أسس معرفية وقيمية. وقد أشار طه عبد الرحمن إلى أن إصلاح السلوك لا يتحقق إلا بإصلاح الوعي الذي يوجّهه، وأن أي معالجة تتجاهل البعد الأخلاقي تبقى معالجة سطحية (عبد الرحمن، 2000، ص 64–67)

وفي السياق نفسه، يبيّن الريسوني أن المقاصد تمثّل إطارًا عمليًا لإعادة توجيه السلوك الاقتصادي، من خلال ربط الاستهلاك بمفاهيم المصلحة، والاعتدال، والعدالة، بدل تركه لمنطق السوق المجرد (الريسوني، 1995، ص 187–190)

تُبرز هذه المقاربة أن بناء وعي استهلاكي متوازن يقتضي تفعيل القيم المقاصدية في المجال الاقتصادي، بما يحقق التوازن بين متطلبات الواقع وحاجات الإنسان المشروعة.

خلص هذا الفصل إلى أن الفكر الإسلامي يقدّم إطارًا نقديًا متماسكًا لمعالجة ظاهرة ثقافة الاستهلاك المعاصرة، من خلال ضبط السلوك الاستهلاكي بمقاصد الشريعة، وتفعيل مفاهيم القصد، والاستخلاف، والمسؤولية. كما بيّن أن هذا التصور لا يعارض التقدم المادي، بل يسعى إلى توجيهه توجيهًا أخلاقيًا يحقق التوازن السلوكي والاجتماعي، ويُسهم في حفظ القيم واستقرار المجتمع.

الخاتمة

سعى هذا البحث إلى تقديم قراءة نقدية لثقافة الاستهلاك في العصر الحديث بوصفها ظاهرة تتجاوز بعدها الاقتصادي لتؤثر في البنية القيمية والسلوكية للفرد والمجتمع. وانطلق من تحليل مفهوم ثقافة الاستهلاك وتحولاتها المعاصرة، ثم تتبع آثارها القيمية والسلوكية، وصولًا إلى قراءتها نقديًا في ضوء الفكر الإسلامي بالاستناد إلى المنهج المقاصدي إطارًا تحليليًا وتقويميًا.

النتائج

توصل البحث إلى جملة من النتائج، من أبرزها:

١. أن ثقافة الاستهلاك في العصر الحديث تمثّل **منظومة ثقافية وقيمية** متكاملة، وليست مجرد سلوك اقتصادي فردي، إذ تسهم في إعادة تشكيل الوعي والأنماط المعيشية.

٢. أن الخطاب الاستهلاكي المعاصر أسهم في **إعادة تعريف مفهوم الحاجة**، وتحويلها من ضرورة واقعية إلى بناء اجتماعي تصنعه آليات السوق والإعلام.

٣. أن النزعة الاستهلاكية المفرطة أدّت إلى **اختلال في سلم القيم**، تمثّل في تراجع قيم القناعة والاعتدال والمسؤولية، مقابل تصاعد قيم الإسراف والتفاخر والتنافس المظهري.

٤. أن آثار ثقافة الاستهلاك لا تقتصر على الفرد، بل تمتد إلى **البنية الأسرية والاجتماعية**، من خلال زيادة الضغوط الاقتصادية، وإضعاف قيم التكافل والتماسك الاجتماعي.

٥. أن المقاربة المقاصدية في الفكر الإسلامي توفّر **إطارًا منهجيًا فاعلًا** لفهم ثقافة الاستهلاك وتقويمها، من خلال ربط السلوك بالمصلحة والمآل.

٦. أن التصور الإسلامي للاستهلاك يقوم على **الاعتدال والقصد والاستخلاف**، بما يحقق التوازن بين إشباع الحاجات المشروعة وحفظ القيم والاستقرار الاجتماعي.

المصادر والمراجع:

بعد القران الكريم

١. ابن عاشور، محمد الطاهر. (2004). مقاصد الشريعة الإسلامية. الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
٢. ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (2002). إعلام الموقعين عن رب العالمين (تحقيق: بشير عيون). بيروت: دار الجيل.
٣. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (2004). المقدمة. بيروت: دار الفكر.
٤. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (2005). إحياء علوم الدين. بيروت: دار المعرفة.
٥. الغذامي، عبد الله. (2011). النقد الثقافي: قراءة في الأنساق الثقافية العربية. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
٦. الحمادي، عبد الله بن محمد. (2016). ثقافة الاستهلاك وتحولات المجتمع المعاصر. عمّان: دار المسيرة.
٧. الريسوني، أحمد. (1995). نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي. الرباط: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
٨. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (2003). الموافقات في أصول الشريعة. بيروت: دار المعرفة.
٩. عبد الرحمن، طه. (2000). العمل الديني وتجديد العقل. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
١٠. محمود، زكي نجيب. (1998). المعقول واللامعقول في تراثنا الفكري. القاهرة: دار الشروق.
١١. الماوردي، علي بن محمد. (1996). الأحكام السلطانية والولايات الدينية. بيروت: دار الكتب العلمية.